الوزير خزّيم يلتقي السفير الإيراني

متابعة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة وخطوات الربط الثلاثي بين سورية- العراق- إيران

الوطن

التقى وزير النقل زهير خزيم اليوم السفير الإيراني بدمشق الدكتور حسين أكبري والوفد المرافق له،

تم خلال اللقاء التأكيد على تعزيز التعاون في مجال النقل الجوي والبحري والمواصلات الطرقية والسكك الحديدية، ومتابعة التفاهمات التي تم التوصل إليها خلال الزيارة الأخيرة للسيد إبراهيم رئيسي رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى سورية ولقائه الرئيس بشار الأسد فيما يخص قطاعات النقل.

وتناول اللقاء الذي عقد في مبنى وزارة النقل فتح آفاق للعلاقات الثنائية من حيث الاستفادة من موقع سورية الجغرافي، وأهمية استثمار هذا الموقع ضمن خريطة النقل الإستراتيجية، ومنها الربط الثلاثي في مجال النقل بين إيران – العراق – سورية كربط سكك حديدية وطرق برية بما يسهم في انسيابية وتدفق حركة نقل الحمولات والركاب ويعزز التبادل التجاري والاقتصادي والسياحي.

كما تم الاتفاق على متابعة العلاقات في مجال النقل الجوي وعمل شركات الطيران وتسهيل إجراءات السفر والخدمات المقدمة لها للطائرات والمسافرين في مطارات البلدين، إضافة لبحث سبل التعاون في مجال النقل البحري وخطوط النقل بين موانئ البلدين والتجهيزات البحرية التي تواكب عمل الموانئ.

الجانبان ركزا على أهمية وضع برامج تنفيذية للاتفاقيات والتفاهمات الموقعة ومتابعة اللجان الفنية المشتركة بين البلدين.

الأجور والرواتب هي السبب ومطالب بأخذ رغبات الطلاب عند القبول في الاختصاصات الجامعية

حلب تدق ناقوس الخطر: ترهل وتراجع في التعليم الحكومي لمصلحة الخاص

حلب- خالد زنكلو

قرعت دراسة ميدانية أعدها ونفذها باحثون في «مركز الشهباء للدراسات الإستراتيجية»، ناقوس الخطر حول التعليم العام ما قبل الجامعي في مدينة حلب، وخلصت إلى مجموعة كبيرة من الصعوبات التي تعيق واقع وآفاق العملية المترهلة في التعليم الحكومي المجاني لمصلحة الخاص المأجور، ووضع مقترحات وتوصيات تساعد أصحاب القرار في التغلب على المشكلات لوقف التراجع في هذا القطاع وتحسين المستوى العلمي والثقافي لمخرجات التعليم عموماً.

واعتمد باحثو المركز، التابع لفرع حلب لحزب البعث، في تنفيذ هذه الدراسة، على الأسس والمعايير العلمية المتبعة في الدراسات والبحوث العلمية، بمسارين متوازيين؛ الأول: الطلب من مديرية التربية بمحافظة حلب بموافاته بالمعلومات والبيانات عن واقع التعليم الحكومي والتعليم الخاص. والثاني: إجراء دراسة ميدانية من خلال استبيان إحصائي وزع على أربع مجموعات.

وجرى تحديد مجتمع وعينة الدراسة من الكادر التربوي والتعليمي في التعليم الحكومي والخاص في مرحلتي التعليم الأساسي والتعليم الثانوي العام، وأهالي التلاميذ والطلاب في مدينة حلب. وأجريت الدراسة، التي حصلت «الوطن» على نسخة منها، على عينة إحصائية ميسرة بلغ عددها ٣٠٠ شخص، استعبد منها ٢٩٤ استمارة صالحة للتحليل.

وتضمن نموذج أسئلة الاستبيان أربع مجموعات.

وأظهر مستخلص نتائج إجابات أسئلة المجموعة الثانية عن واقع التعليم العام الحكومي أنه يعاني هجرة الخبرات والكفاءات التربوية والتعليمية إلى خارج منظومة التعليم، كما يعاني الكادر التربوي والتعليمي التدني الشديد جداً في الرواتب والأجور ومتمماتها في مختلف مراحل التعليم الحكومي، كذلك وجود تقصير غير مبرر في المتابعة والرقابة من الجهات المعنية لضبط حسن سير العملية التربوية والتعليمية، وغياب المحاسبة للمخالفين والمقصرين، وتراخٍ في تطبيق العقوبات المسلكية الرادعة في منظومة التعليم.

كما بينت النتائج وجود هدر غير مبرر في الممتلكات العامة والأموال المخصصة لتطوير ودعم منظومة التعليم، وعدم كفاية الدعم المادي والمعنوي العادل لمدارس التعليم الحكومي لخدمة تطوير العملية التعليمية، عدا الخلل في توفير وتوزيع الكتاب المدرسي في التوقيت المناسب، وغياب تطبيق قواعد السلامة العامة والخدمات الصحية والنظافة، وعدم كفاية المخابر وتقنيات التعليم الحديثة والمتطورة المساعدة في العملية التعليمية وضعف استثمارها، إلى جانب تفشي حالات الفساد المالي والإداري والتعليمي لغياب الرقابة الإدارية والمالية من وسائل تعليم وتقنيات حديثة ومتطورة مع دمج التكنولوجيا بالتعليم، إلى حد ما، مع أساليب مشجعة على تعليم اللغات الأجنبية وانخفاض أعداد الطلاب في الشعب الصفية، وارتفاع تكاليف التعليم الخاص بشكل جنوني لا يؤدي إلى تحسين مستوى التعليم.

كما أظهرت بيانات كتاب مديرية التربية بحلب عن التعليم الخاص أن عدد مدارس التعليم الأساسي ٥٨ مدرسة، وعدد تلاميذ التعليم الأساسي ١٩٤٢٥ تلميذاً بوسطي ٢٦ تلميذاً في الشعبة الصفية الواحدة، بينما بلغ عدد مدارس التعليم الثانوي ٢٢ مدرسة، ومتوسط عدد الطلاب في الشعبة الصفية الواحدة ٢٧ طالباً، مقابل وصول عدد المعلمين المؤهلين في التعليم الأساسي والثانوي إلى ١٦٠٤ معلمين.

واستعرض مستخلص نتائج المجموعة الرابعة مقترحات من الأسئلة المفتوحة، ركزت على العمل لتأهيل المعلمين وخاصة القدامى على تقنيات وأساليب التعليم الحديثة والمتطورة، وتفعيل المتابعة والرقابة الإدارية والمالية على مدارس التعليم الحكومي والتعليم الخاص، والاهتمام وزيادة أعمال الصيانة للأجهزة والمعدات ووسائل الإيضاح الحديثة والمتطورة، وضرورة العمل على تعديل المناهج المدرسية.

أما مستخلص نتائج المجموعة الرابعة عن المقارنة بين التعليم العام الحكومي والتعليم الخاص، فأوضح أن التعليم الخاص أصبح منافساً وبشكل خطورة كبيرة على التعليم الحكومي وحكراً على المقتدرين مادياً، وعدم وجود قواعد حساب مالية موحدة في تحديد الرسوم المدرسي في الوقت المناسب، إلى حد ما، ووجود واستخدام التعليم الخاص بما يتوافق مع التعليم الحكومي مع التركيز العالي على تعليم اللغات الأجنبية بالأساليب الحديثة، وقلة تقنيات أجهزة التعليم الحديثة المتطورة ووسائل الإيضاح مقارنة مع ما يتقاضاه التعليم من رسوم ومبالغ مادية عالية.

واستناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية، وضعت عدداً من المقترحات والتوصيات برؤى إستراتيجية، ونصت الإصلاحات والضوابط على إعادة النظر في منظومة التعليم العام ما قبل الجامعي بشقيه الحكومي والخاص، مع تأكيد أن يكون التعليم الخاص رديفاً ومكملاً للتعليم الحكومي وليس منافساً له أو بديلاً منه، ووضع معايير محددة لاختيار وانتقاء المعلمين والمدرسين على أساس القدرة والكفاءة والاختصاص، وتحديد أماكن عملهم في المدارس القريبة من مناطق سكنهم، مع إعادة النظر في مناهج التعليم التربوي ما قبل الجامعي لتتناسب وتتوافق مع الاختصاصات في التعليم الجامعي ومتطلبات الوعي الثقافي والفكري والانتماء الوطني واحتياجات سوق العمل، والعمل بإرادة حقيقية على رفع الرواتب والأجور (الحكمية + التعويضات+ الحوافز الإيجابية) للكادر التعليمي في التعليم الحكومي، حرصاً على حياة كريمة للمعلم، وللحد من هجرة الكفاءات والخبرات العلمية خارج منظومة التعليم.

ومن المقترحات أيضاً، العمل بعقلية علمية على دمج التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وأدواتها في العملية التعليمية، وتفعيل الرقابة الإدارية والمالية للحد من حالات الفساد الإداري والمالي في منظومة التعليم، وتفعيل التواصل بين إدارات المدارس وأهالي التلاميذ والطلاب من خلال تقارير شهرية عن مستوياتهم التربوية والتعليمية والأخلاقية الحقيقية، إضافة إلى تفعيل اللقاءات الشهرية مع أهالي الطلاب، والعمل على تطبيق الإدارة الإلكترونية في العملية التربوية والتعليمية للتقليل من حالات الهدر المادي والمالي، وتوفير مستلزمات التعليم من مدارس متخصصة ومخابر وكهرباء ومياه ونظافة والصحة العامة، مع التشديد على الالتزام والضبط السلوكي لجميع العاملين في منظومة التعليم، وإنشاء الإدارات المدرسية والتوجيهية وفق معايير الكفاءة والقدرة الإدارية، وتفويض الإدارات المدرسية والمعلمين بصلاحيات تقويم الانحرافات في السلوك التعليمي والتربوي والأخلاقي عند المعلمين والمدرسين والتلاميذ والطلبة مع تفعيل دور الرقابة لضمان حسن استخدامها بالتشاركية مع الأهالي.

وتضمنت المقترحات أيضاً الاهتمام بتطبيق قواعد السلامة العامة والخدمات الصحية، والعمل على الحد من ظاهرة التسرب في التعليم وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي من خلال توفير بيئة واعية تعليمياً وثقافياً.

لا حلول قطعية في الأفق.. والمبادرات كلها خجولة؟

للشهر التاسع على التوالي.. مليون سوري في الحسكة يعيشون كارثة عطش حقيقية

الحسكة - دحام السلطان

تتواصل الأزمة الكارثية التي تعيشها مدينة الحسكة وضواحيها وريفها الغربي للشهر التاسع على التوالي، والتي جعلت منها مدينة منكوبة اليوم، نتيجة لانقطاع مياه الشرب عنها في محطة «علوك» المحتلة من النظام التركي، للمرة الثامنة والثلاثين منذ احتلال النظام التركي للمحطة في شهر تشرين الأول لعام ٢٠١٩.

وتشير الأوضاع الراهنة في الحسكة إلى أن عملية قطع المياه الممنهج في محطة «علوك» بريف مدينة رأس العين المحتلة لا تزال على حالها ولا جديد قد يبشّر بانفراجات أو حلول جذرية باتجاه المحطة، على الرغم من أن جميع المساعي لحل تلك المشكلة لا تزال جارية إلى الآن ولا حلول نهائية وقطعية إلا بعودة المحطة إلى مؤسسة المياه بالمحافظة ودخول العاملين فيها للإشراف عليها.

وتؤكد المصادر الأهلية والرسمية أن معاناة أكثر من مليون إنسان من مواطني المدينة وريفها الغربي، لا تزال على حالها، وهم الذين يعيشون اليوم كارثة إنسانية حقيقية في ظل ظروف الطقس المناخي الحارقة وانتشار الأوبئة والأمراض السارية، وسط صمت وتخاذل المجتمع الدولي الذي يقف متفرجاً على وقع الكارثة الإنسانية التي أجهزت على ما بقي من معاناة المواطن في الحسكة، بعد وقوعه تحت ظلم ومعاناة الحصار والتضييق عليه من جانب الاحتلالين الأميركي والتركي الموجودين على مساحات واسعة من أراضي المحافظة.

في وقت ينأشد فيه المواطن، المساعي الحكومية بالمحافظة والمنظمات الدولية العاملة في الشأن الإغاثي والإنساني لحل المشكلة وإنهاء معاناة المدنيين، ووضع حد لمعضلة محطة مياه علوك «المصدر الوحيد لمياه الشرب في مدينة الحسكة وريفها الغربي» من دون حلول مفيدة وقطعية على الرغم من كل المساعي الحكومية، التي لا تزال خجولة ويدها قاصرة نتيجة للظرف المحيط بالمحافظة، إضافة إلى إخفاق جميع المساعي الدولية من أن تتمكن من تحييد محطة علوك عن الصراعات الدائرة في المنطقة.

ويناشد مواطنو محافظة الحسكة اليوم عبر «الوطن» رئاسة الحكومة والوزارات المعنية ذات الصلة، والوقوف إلى جانبهم ورفع الحيف عنهم، لأن مسألة انقطاع مياه الشرب باتت وبشكل واضح وصريح تهدد وجودهم وبقاءهم على قيد الحياة نتيجة لعدم قدرتهم على تأمين مياه الشرب «موثوقة المصدر»، التي أصبحت اليوم تخضع تعرفتها الشرائية لقانوني العرض والطلب، وبات ينطبق على أسعار شرائها ما ينطبق على أسعار المواد السلعية الاستهلاكية الأخرى الموجودة في السوق، وأن أسعار البراميل الخمسة اليوم من المياه، باتت تعرفتها قريبة من ثلث دخلهم الشهري، هذا إذا كانوا عاملين في الدولة، وأن المبادرات الأهلية ولاسيما مبادرة «قطرة ماء» التي تم إطلاقها مؤخراً ويجري العمل فيها بالطرق البدائية وغير المنظمة والمنضبطة لم تعد تفي بالغرض وتلبي الحاجة الملحة للوصول إلى حاجتهم اليومية من مياه الشرب؛ في الوقت الذي أثار المواطنون مسألة مهمة هي أن هذه المبادرات الأهلية تمكنت من الوصول إلى المواطن بالطرق الحالية، فكيف لم تتمكن المساعي الحكومية المركزية من معالجة الواقع الذي وصلها كما هو عبر إداراتها الفرعية بالمحافظة، وهي العاجزة عن تقديم هذه الخدمة التي أصبحت حاجة ملحة إغاثية وإنسانية في الوقت نفسه، في ضوء إغلاق المساعي الدولية اليوم في محطة «علوك» للأسباب التي تم شرحها.